الهجرة وتحديات الجريمة واحترام حقوق الإنسان: تأملات سوسيو-حقوقية

الأستاذ: البوحياوي حمزة
باحث بسلك الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب
تحت إشراف: د. إبراهيم حمداوي / د. عبد الله أبو أياد

ملخص:

تروم هذه الورقة البحثية البحث عن إجابات سوسيو-حقوقية للإشكالات التي تطرحها تيمة الهجرة وتحديات الجريمة واحترام حقوق الإنسان، عبر الوقوف المتأني عند الأبعاد أو البواعث التي تولد لدى الأفراد الدافع للتفكير ي الهجرة وتحدي إكراهات أنواع الجرائم ذات الصلة ومدى احترام حقوق الإنسان. إنها ورقة بحثية تستنتج ضرورة إقدام المغرب على نهضة يؤطرها الإقدام الإنساني الجريء من قبل كافة الذوات الفاعلة، وصناعة تعاقد إنساني جديد كحاجة مجتمعية ملحة على قواعد التبصر العلمي المتحرر من الإكراه والارتجال. صناعة تستجيب لتطلعات الإنسان والوطن نحو دمقرطة التمكين الإنساني كشرط لارتقاء المغرب وتمكينه من حكامة التعامل مع قضايا الهجرة وتحديات الجريمة واحترام حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الجريمة، حقوق الإنسان.

Abstract:

This research paper aims to search for socio-legal answers to the posed problematics by the theme of migration and the challenges of crime and respect for human rights, by carefully examining the dimensions or motives that generate the motivation for individuals to think about migration and the challenges of the constraints of the relevant types of crimes and the extent of respect for human rights. It is a research paper that concludes the need for Morocco to embark on a renaissance framed by the bold humanitarian action of all actors, and the manufacture of a new human contract as an urgent societal need on the rules of scientific insight free from coercion and improvisation. An industry that responds to the aspirations of the people and the nation towards democratizing human empowerment as a condition for the advancement of Morocco and enabling it to have governance in dealing with immigration issues, crime challenges and respect for human rights.

Key Words: Migration, Crime, Human Rights.

على سبيل التمهيد:

تروم هذه المداخلة البحث عن إجابات سوسيو-حقوقية للإشكالات التي تطرحها تيمة الهجرة وتحديات الجريمة واحترام حقوق الإنسان، عبر الوقوف المتأني عند الأبعاد أو البواعث التي تولد لدى الأفراد الدافع للتفكير ي الهجرة وتحدي إكراهات أنواع الجرائم ذات الصلة ومدى احترام حقوق الإنسان. إنها ورقة علمية تقدم معطيات ميدانية لبواعث التفكير في الهجرة لدى عينة من الأفراد بالمجتمع المغربي، وتعرج على اقتراح بعض المداخل لتكون بمثابة مشاريع الانهمام على صياغة البدائل الكفيلة بحكامة التعامل مع قضايا الهجرة وتحديات الجريمة واحترام حقوق الإنسان، بما يحقق ويصون الأمن المجتمعي بالمغرب.

الهجرة..... معطيات ميدانية...

من خلال استطلاع[1] أراء عينة من المجتمع المغربي داخل جهتي الرباط، سلا القنيطرة والدار البيضاء سطات، وصل عدد أفرادها إلى أربعة ألاف مغربية ومغربي تتراوح أعمارهم ما بين عشرون وخمسون سنة عن مدى إحساسهم بالمواطنة واعتزازهم بالجنسية المغربية، فكان الرد متحضرا وراقيا؛ حيث تمثل لدى نسبة 85 % منهم على أن الاعتزاز بالمغرب وبجنسيته لا يقبل المساومة ولا حتى التساؤل، ولكن المعيق للاستمتاع بذلك الاعتزاز وتيسير ترجمته الإيجابية في الواقع الوطني هو أداء المؤسسات الذي لا يسعدون به، بل لا يتحملونه ولا يطيقون الصبر على ظلمه وجبروته. وللإشارة أن 65% من هؤلاء تفوق مستوياتهم التعليمية درجة الإجازة، 20 %منهم أكملوا دراساتهم بالخارج بدون منح جامعية، و10% غادروا الدراسة دون تخرج و6% لهم مستوى التعليم الثانوي و4 %لهم مستوى التعليم الابتدائي. ما يناهز 75% من هؤلاء عاطلون عن العمل، و10% منهم يشتغلون في أعمال هامشية، كما أن 90 % من هؤلاء من بينهم 35% من النساء يعيدون رغبتهم في الهجرة إلى التخلص من مشاعر الاحتقار وانعدام الصلات الطيبة بين القيمين على الشأن الاجتماعي والاقتصادي والإداري وبين من يسمونهم أفراد العينة الرعايا، الذين يعانون من الدس على حقوقهم في امتلاك الاقتدارات والمهارات من أجل تصنيع الحياة المشتركة القائمة على الحب عوض توظيف التنوع الثقافي والاجتماعي والإثني في تعميق الفرقة والتباعد بين مكونات المجتمع، وإلهائها في إفراغ الاختلاف الفكري والثقافي والعقائدي من كافة محتوياته وأبعاده الحضارية وتوظيفه في نشر مشاعر الخوف والتمييز والتنازع التي تيسر للفاعلين تقديم أنفسهم كمنقذين وصمام للأمن الاجتماعي. هذه الارتسامات وغيرها هي مؤشر على اعتلال الأمن المجتمعي داخل الواقع المغربي لدى كافة المفكرين بالهجرة بمختلف الخلفيات والدوافع، سواء تعلق الأمر بالمحرومين أو بمهجري الأموال مخافة من الاحتقانات الاجتماعية هو الافتقار لمشاعر السعادة وانعدام الرضى عن الذات وهيمنة الضيق الاجتماعي بشكل مستديم.

إننا أمام أفراد أغلبهم غير سعيد بحياته وغير مطمئن لمقامه ويرغب في الهجرة للتخلص من الحرمان ولو كان ثمن ذلك الموت غرقا ومجابهة تحديات جريمة الاتجار في البشر وعدم احترام حقوق الإنسان، من أجل حياة تعترف بإنسانيتهم وانعتاقهم من وصمهم بأصحاب الأفعال الإجرامية أو دعاة الفرقة والعدمية، والذين يحتاجون في الواقع إلى عناية تستهدف علاجهم وتأهيلهم وتمكينهم اعتمادا على سياسة قوية على تشييد علاقات إنتاجية منصفة ومتكافئة. لكن هؤلاء لا تفوق حدة وخطورة نزوعهم نحو الهجرة شراسة وخطورة أولائك الذين لا يعتزون بجنسيتهم المغربية مثل المتهربين من الضرائب ومهربي الأموال إلى البنوك الأجنبية والحريصين على ولادة أبنائهم بالبلاد التي تمنح الجنسية على أساس الروابط الترابية، ويستغلونها في تدريس أبنائهم بمراكز بعثاتها التعليمية الموجودة بالمغرب، وتأمين مستقبلهم عبر الجنسية الثانية. وإذا كان أفراد عينتنا يعانون من الاعتلال جراء الحرمان فإن اعتلال مهجري الأموال والمهاجرين بامتياز غير معلن بتجلي احتدام حالة النرجسة لديهم، والتي وصلت إلى حد النهم والغطرسة والتسلط وكلاهما إفراز لعلاقات إنتاجية غير منصفة وغير متكافئة لم تستطع المبادرات والمخططات التنموية الوطنية والترابية بل والدولية إدراكها في ظل هيمنة الهو الأعلى الذي لا يمتلك تمثلا للإنصاف والعدل بكل معانيهما الكونية والإنسانية والجماعية والحضارية. فهيمنة الهو الأعلى، بعد طرده الأنا الأعلى، على التدين والثقافة والتربية والاقتصاد والإدارة والأمن والقضاء والحركة الجمعوية وحصاره لكل سبل الإدراك الجيد للمرء الإنساني والعمل من أجل تمكينه من اقتدارات ومهارات الولوج إلى الحياة وتصنيعها وفق قيم التوافق والتطابق، عبر الحرص المستمر والكشف المبكر عن كافة الصعوبات الشخصية والعمل على المعالجات الاستباقية لها وتحصين الأشخاص والجماعات ضد الوقوع في أوحالها.

العمل الميداني الذي تم عبر استطلاع أفراد العينة في شأن اتجاهاتهم نحو المغرب والجنسية المغربية، والذين يميزون بين قيمة البلاد والمكانة العاطفية التي تربطهم بها، وبين أداء القيمين على شؤونها العامة يعانون من عدة صعوبات تحول دون توافقهم مع الأحوال التي يسمونها غير منصفة وغير عادلة. إن هؤلاء ليسوا بمرضى أو مضطربين أو أصحاب أفعال جانحة، أو فئة من يسمونهم بالأشخاص في وضعية هشاشة. وهي كلها تسميات ينتجها الأداء الاجتماعي والاقتصادي والتربوي لإغراق مستهدفيه في براثين الوصم والاستبعاد الاجتماعي، بل يتميزون باستعدادات فائقة ورغبات جامحة في التعلم والتدريب والعمل. وهي أمور غير متاحة بل أصبحت امتيازات في المغرب – حسب اتجاهات أفراد العينة – وحكرا على من يمتلكون النفوذ وأبنائهم وعائلاتهم ومن تتوفر فيه بعض مصالحهم وبعض أشياعهم، فمواقفهم من صناعة القرار الاجتماعي والاقتصادي والمالي التي لا قيمة للإنسان ولا للأوطان في مدخلاتها ومخرجاتها هي التي تدفعهم للهجرة أو التفكير بها. فاستتباب الظلم يسيء للنفوس والأعراض والأرض والدين والأخلاق والحقوق والحريات وعدم القدرة على مجابهته بشكل حضاري قد يفرض الإقدام على الهجرة ليستطيع المهاجر الامتثال أو الوفاء للرسالة التي خلق من أجلها مصداقا لقوله

تعالى" ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة، ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله، وكان الله غفورا رحيما".[2]

إن الهجرة قد تكون هجرة من أجل التحرر من صنوف الظلم أو هجرة من أجل التخلص من المزيد من الظلم، وكلها يطالها صنوفا من الصعوبات القانونية والمادية، إلا أن الهجرة من هذا النوع لا يمكن نعتها بالخيانة واللاوطنية، بل هي هجرة تنبني على أرقى قيم الإنسانية وإن كان أصحابها فقراء، لكن تهجير الأموال وامتلاك عقارات واستثمارات خارج الوطن ولا تعود بالنفع عليه وعلى أهله، وسفر الزوجة الحامل إلى أوربا أو أمريكا الشمالية لكي تؤمن للمولود جنسية ذلك البلد على قاعدة الرابطة الترابية، هي قمة الانتهازية والخيانة وإن كان أصحاب هذا الفعل من أغنى الأغنياء في البلد.

فتقنين الهجرة بناء على قوانين السوق هو فعل عنصري وانتهاك لحق من أهم حقوق الإنسان الذي هو الحرية، وخاصة حرية السفر والتنقل والاستقرار في أي بلد يجد فيه المرء حريته وتؤمن له حرية ممارسة اعتقاداته وتوظيف قدراته وتفتق إبداعاته وتيسر له فيه الإسهام في تشييد المنطقة الإنسانية الحيوية المشتركة وفق الحس المشترك. فنظام التأشيرات لدخول فرد من بلد إلى أخر هو عنوان عجز عن مقاومة الظلم الذي يمارسه السوق القائم على العنصرية والظلم و الاستعلاء الاجتماعي والاقتصادي الذي لا تقوى البنيات الشخصية للعديد من أفراد العينة غير المؤهلين للاقتراض و لا قدرة لهم على الاستهلاك، وإنهم منزعجون من العوامل التي يعانون منها، ويتطلعون نحو الهجرة بأية وسيلة كانت، فإن رغبتهم في شق طريق حياة جديدة هو استعداد يتطلب استجابات إيجابية غير قضائية وغير أمنية وغير عقابية تعيد لهم الثقة في ذواتهم بكل أبعادها الواقعية والمثالية والاجتماعية ، وإخراجهم من دوائر الانتظاريين والتابعين إلى رحاب الذوات الفاعلة. فهل نستطيع وضع سياسات تؤمن للمرء الاستمتاع بإنسانيته ومواطنته عبر تأمين علاجه وتأهيله وتمكينه من الأنفاس الحضارية عقيدتها العلم والتعلم والعمل سبيل كفاحي للوجود الفعال، والذي يتطلب الإنسان المذهل القوي على تحمل الأخرين وتمتيعهم بالحب والتفكير بسعادتهم والاشتغال من أجلها باقتدارات أنضج ومهارات أقوى على تحمل الصدمات والإحباطات وتحويل الصراعات والحوادث والشدائد إلى نعم وفوائد تسمو بالمناخات الحضارية للإنسانية؟ سياسات تركز على تربية تنشد التمكين الشخصي والجماعي والمجتمعي واستثمار انفعالاته في تحويل المأزق والأزمات وفرص وأفاق نمائية واسعة العطاءات الإيجابية، وأن التعاون والتضامن والإنتاج المشترك وفق قواعد الاقتصاد الإنساني أفضل من التطاحن والتدافع والمكر والحقد والابتزاز. تربية تستثمر في التنوع السوسيوثقافي للمجتمع وترقى باقتدارات الناس وتمكينهم من إنسانيتهم كأساس للتخلص من رواسب التحقير الذي يطال أفراد عينتنا ومن هم في وضعياتهم. ومن كل صنوف الضغائن والأحقاد وحدة الطباع وشدة الحساسيات والقتل والحبس والقمع المبرر بأمور تتستر وراء استتباب الأمن والاستقرار ولو تطلب الأمر إشعال الفتن وشحذ النعرات والإغراق في الانفعالات.

بواعث كثيرة للتفكير في الهجرة...

إن التساؤل عن التفكير في الهجرة لدى العديد من الناس في المغرب ليست منحصرة في فئة عمرية أو اجتماعية أو جغرافية معينة، بل هي نتيجة المعاناة من عدة اعتلالات تتمثل في الافتقار لقدرات نسج علاقات إنسانية يؤطرها الحب النابع من الذات القوية على الإسهام في صياغة الحياة الجماعية المنصفة والمتكافئة كأساس للوجود الفعال والتشييد الحضاري المشترك،، والنقص الكبير في عوامل الثبات والصبر والتحمل إزاء الإقصاء والإذلال والتسلط والفراغ بالنسبة للفئات التي تعاني الفقر والحرمان والخوف والحذر على الثروات المكتسبة بطرق غير مشروعة، والتي يعتبر تهجيرها من قبل من استولوا عليها حاجة ملحة لتأمين مستقبلهم ومستقبل أبنائهم وتيسير الإقامة والتجنس والاستحواذ على كل مقدراته. وهذا هاجس من هواجس هجرة لا يتكلم عنها الكثير من الباحثين في الهجرة القسرية دون تهجير الأموال، ودون الهجرة الملتوية التي تتمثل في سفر زوجات النافدين أثناء الحمل للولادة بدول أوربا وأمريكا الشمالية التي تمنح الجنسية على قاعدة الرابطة الترابية. وهناك من يعاني انعدام فرص توظيف القدرات والإبداعات والاختراعات التي يمتلكها في سبيل الرفع من قيمة البلاد الإنسانية والسوسيوثقافية في حين قد يعود دافع الهجرة لدى أخرين في افتقاد الأمل في الاستمتاع بالسعادة والرضى والأمن والأمان مقابل هيمنة التوتر والقلق وضيق الأفق داخل واقع على حاضره ومستقبله. وقد يحدث هذا رغم الإدراك الواضح لدى هذه الفئة بصعوبات ما وراء الهجرة، والتي قد تتمثل في التعرض لجريمة الاتجار في البشر، أو صعوبات الاندماج السوسيوثقافية هناك ببلاد المهجر، والتمتع بكامل مكونات منظومة حقوق الإنسان.

لذا، فرغبة الشباب في الهجرة اعتمادا على المغامرة المثبطة لقوارب الموت، والتي تفسر بكونها وفاة المرء داخل بلده والمتطلع عبر بصيص من الأمل إلى حياة إنسانية جديدة تؤمن حدا أدنى من الكرامة هي حالة شادة، بل الحالة الأشد هي تهجير الأموال وتهجير الممتلكات العامة وسرقة الأفكار وإرغام الكفاءات على البقاء في الخارج أو العودة إليه للتخلص من حياة الهامش هي أيضا رغبة داخلية في الهجرة قد تختلف في أشخاصها وعواملها، لكن الهجرة من أجل الكرامة أو الحرية أو العمل ليست هي هجرة الخوف على المال والمكانة والخوف من المحاسبة، بل والخوف من مألات الاحتقانات والحراكات المعلنة والصامتة. ولعل المعاينة الموضوعية والمنضبطة لقواعد البحث العلمي بشأن النزوع نحو الهجرة من خلال أعمال استطلاعية ميدانية، وتحليل مضامين التقارير المتخصصة للعديد من الملاحظين يؤكد أن هناك العديد من الخلفيات الدافعة للهجرة أو المرغمة للتفكير بها، غالبا ما تعود لمستوى الأداء المؤسساتي الغارق في الارتجال والتواكل وضعف المقدرة على القراءة المتجددة للرسالة وغياب المناهج والبرامج القوية على إدراك الأفراد ومساعدتهم على الانتقال إلى أشخاص أصحاب ذوات فاعلة، وتيسير استمتاعهم بالهوية الإنسانية بكل نطاقاتها الخاصة والمشتركة.

لاريب في أن الإنسان كان وما يزال وسيبقى المعيار الأساسي لتحليل الواقع. وقياس دينامية التقدم وحقيقة العلاقات الإنسانية، ومستوى نجاعة الاجتهادات العلمية، بوصف كنه الحضارة وحرار التنمية المستديمة ومفكرها ومبدعها ومفعلها. وهذا الإدراك هو يستنفر بشكل دائم البحث العلمي. ويجبر النظام السياسي والإداري والاقتصادي بكل مستوياتهم المحلية والوطنية والأقاليمية والقارية والدولية. ويستدعي الرأي العام المدني في كل أخطار العالم إلى التركيز على حقوق الإنسان في كل الاشكاليات محل البحث وفي كافة المخططات والبرامج والنظم القانونية والسوسيو تنموية؛ حيث يصعب القول بقاعدة قانونية أو نظام اقتصادي أو إداري أو مخطط أو برنامج سوسيو تنموي بحقوق الإنسان التي أصبحت تكتسي طابعها أقوى حيوية في كل التفاعلات الفكرية والدراسات العلمية في التفاعلات المؤطرة للعلاقات الدولية، وهذا قد تم بفعل المجهودات السالفة والحاضرة والتي ستتقوى مستقبلا للاجتهاد العلمي في الظاهرة الإنسانية على المستويات السوسيولوجية والسيكولوجية والقانونية والتي كان لها الأثر البليغ في بلورة المجتمع الدولي والتي بسبب تهميشها أو تحريفها وصلت الإنسانية إلى ما هي عليه في ظل الوضع الدولي الراهن. الذي يشهد، رغم كل الصعوبات، اجتهادات-تتطلع إلى بلورة منظومة تتوخى التكاملية تسمى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

يذهب بعض الدارسين المعاصرين (ومن مختلف الاتجاهات) إلى تسطيح، وتبسيط التناول لموضوع حقوق الإنسان، وكأنها من المفاهيم المجمع عليها، ومن المفردات المسلم بها، مما أوقع العديد منهم في مغالطات منهجية، وتناقضات فكرية، وتجاذبات مرجعية، فانتهت جل أبحاثهم إلى نتائج مبسترة، وإلى رؤى قاصرة صاحبتها إسقاطات تاريخية، أو شبهة عقائدية، أو تجليات سياسية، ووسمتها بالقصور، وبالاختزال.

إن التناول الأكاديمي الممتثل للصرامة العلمية على المستوى المنهجي لمسألة الهجرة وتحدي الجريمة واحترام حقوق الإنسان يصعب في ظلها الركون للقناعات الذاتية أو التحيزات الثقافية أو الفلسفية، تحسبا لعدم الوقوع في الاسقاطات التاريخية أو الرؤى الضيقة أو الاجتهادات المعتمدة تدبير التدين أو الاجتهادات الوضعية الليبرالية أو الاشتراكية...فالبحث العلمي في كافة القضايا وفي الظاهرة الإنسانية بالخصوص قد تتسم نتائجه بالصلاحية العلمية لكنه لا يمكن أن يقوم على المنهجيات المستمرة والمفاهيم المؤدلجة. فحقوق الإنسان، مثلا، على امتداد تاريخ الإنسانية حافل بالتوجهات التواقة لتقوية مكانة الإنسان والارتقاء بقيم الحقوق، لكن حسب علمنا الابتدائي غالبا ما تنحصر محتويات غارقة في التكرار وطغيان الرقابة من حيث العرض والاستنتاج والتحليل وعدم الاكتراث بالزمان وهو ما أدى ويؤدي إلى الاختزال والاكتفاء بحصر الحقوق وتنميطها فيما يسمى بالمواثيق والخطط التي تعتبر تحنيطا للحقوق الإنسانية وليس لدسترتها. فقد استطعنا إفراز إنتاجات عن حقوق الإنسان منها مكتوب لا يقرأ ومسموع لا ينصت إليه ومرئي بعيد عن الموضوعية، بل ومؤسسات تصارع على مستوى الاختصاصات.

هذه ليست انطباعات شخصية أو تحامل على جهود معينة بل هي نتيجة قاسية أفرزتها العديد من الأعمال العلمية التي اعتمدت منهجيات تسعى إلى محاولة الربط ما بين حقوق الكينونة الإنسانية وفلسفة الوجود ذاته. وهذا قد لا يتم إلا من خلال التعامل مع الموضوع بكيفية شمولية تأخذ في الاعتبار المعطيات الجوهرية والتطور التاريخي والرؤى المتعددة والاتجاهات المتناقضة ولكن على قواعد الامتثال للعلم.

فالإسهام في معالجة قضايا الحقوق الإنسانية يتطلب الانكباب على الاجتهاد من تخصصات معرفية وعلمية متعددة لتأمين القدر الضروري للاقتراب من الموضوعية التي من شأنها عدم السقوط في التحيز للمصالح الفردية الفئوية أو الطبقية أو تسطيح المفاهيم أو ترتيب الحقوق حسب ما يسمى بالضروريات والحاجيات والكماليات كما صنفها عبد الرحمان ابن خلدون، أو العمل على توظيف حقوق الإنسان في خدمة إيديولوجية السوق وهيمنة الجاثمين عليه.

إن التساؤلات المتعلقة بالأبعاد والمفهوم والخصائص في ظل ما يطال الإنسانية من تحولات غير متكافئة لا يدعي صاحبها الإلمام بالمسألة أو حتى بصواب ما توصل إليه من تحليل وإنما السعي يتجلى في محاولة نأيه عن التقليد والتكرار والغموض وفق الارتباط –قدر الإمكان– رغم صعوبة ذلك، بكل ما يتصل بالتمركز الحضاري وأحادية المنطق أو التقاطب العاطفي. إنها مجرد محاولة متواضعة تعتني بالدراسة والعمل من أجل سعادة مخلوق من أرقى المخلوقات، وهو الإنسان.

لم تعد مسألة الحقوق الإنسانية وما يطالها من جدليات من بين أهم الموضوعات التي هي محل عناية من قبل المشتغلين عليما بالفلسفة أو علوم الدين أو الأخلاق أو العلوم القانونية، حكرا على الباحثين والمتخصصين، بل هي فرض عين على كل من امتلك مقومات الرشد التي لا تعني البلوغ البيولوجي بطبيعة الحال[3].

ففي نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة بدأت إرهاصات فلسفية وأخلاقية وقانونية بالإضافة إلى الأعمال الطبية والنفسية والسوسيولوجية تعنى بمكانة الإنسان في واقع متغير، ووفق مقومات سياسية متقبلة، مما قد يدفع إلى طرح تساؤلات عميقة حول القيمة الأسمى لبنية الإنسان وكينونته، في خضم العديد من المستجدات المفاهيمية والتطورات العلمية التي طالت الظاهرة الإنسانية عامة، وقدرة المرء على الاستجابة للتحولات المتسارعة. وهي الاجتهادات التي تدفع العديد من التساؤلات في مقدمتها التساؤل عن مكانة الإنسان في الكون كله؟

لقد أثار هذا السؤال منذ القدم جدلا واسعا في ظل الاجتهادات العلمية المعتنية بالظاهرة الإنسانية بكل أبعادها السوسيولوجية والأنثربولوجية والنفسية والقانونية والاقتصادية والتربوية...وخاصة تحت طائلة تعقد المصالح وتضاربها، فمنذ ما يقارب تسعة عشر سنة إلى الأن اتخذ الإنسان كوحدة تحليل للواقع أو لدينامية العلاقات والتفاعلات التي تطال الحياة برمتها، باعتباره هدفا، وغاية لكل مشروع حضاري. كما برأته الاجتهادات العلمية المتخصصة في التنمية المستديمة المكانة الأسمى في كافة مسارات التفاعل الشامل. من هذه المنطلقات أصبح من المفروض على النظم السياسية الوطنية وكذا المنتظم

الدولي الوقوف على إشكالية حقوق الإنسان والإسراع بإدراج مفاهيمه ضمن التشريعات الدولية وأحكام القانون الدولي، ومنح الموضوعات طابعه الحيوي الأقوى في التفاعلات الدولية.

فمن سمات قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان الاتهام بالغموض والتناقض التراكمي على المستويات القيمية والخلفيات الفلسفية وعلى اقتران قواعدها بالإلزام، وهو حال القوانين الوطنية التي ترزح وظاهرها وعودا وباطنها من قبله الوعيد. كما أن تداخل المحدد الوطني مع الوطني كثيرا ما يربك السياقات الحقوقية وفعالية الحقوق.

بالإضافة إلى هذه الصعوبات التي تكتنف الموضوع من حيث التناقض ما بين القول والفعل أي بين النص والواقع، فإن أدلجة المصطلح والتي تسيطر على معظم التحليلات، وعلى مجمل الاجتهادات السائدة في هذا المجال، فالتعاطي العلمي مع المسألة الحقوقية لا يمكن أن يتم وفق معيار منهجي واحد، ولا باتخاذ تخصص معرفي أو علمي واحد. فالحقوق الإنسانية ليست مجرد تعاليم ساكنة في النصوص بل هي حياة عملية تبدو جلية في النمو المتكافئ للمرء بكل الأبعاد، تشارك في تأمين حيويتها كل الجهود الشخصية والجماعية المؤسساتية والتلقائية.

في هذا السياق، اختلفت وتنوعت طرق تعامل المغرب مع الهجرة والمهاجرين، واتخذت صيغا عديدة ومتعددة، لكنها تتحد في دواعي إقرارها، إما تلبية واستجابة لأداء التزام اتفاقي، أو تعاقدي، أو سياسي أو أمني، وهو الغالب، أو إنساني. وقد دشن المغرب السياسة الأولى بتشديد المراقبة لسواحله، في الشمال على المتوسط، كما في الغرب على المحيط الأطلسي، قبالة جزر الكناري، بالإضافة إلى تأهيل موظفيه من شرطة الحدود العاملة في نقط العبور، ثم تأهيل ترسانته القانونية لتواكب التغيرات والتطورات الجديدة، في عالم جرائم التزوير والتزييف للهويات والوثائق وانتحالها، وتأهيل فرق مكافحة الجرائم وتفكيك العصابات المتخصصة في ميدان تهريب البشر؛ حيث بلغ عدد الشبكات المفككة خلال سنة 2014 وحدها 105 شبكات تتاجر في البشر، وهو ما انعكس انخفاضا، في النتائج السنوية الخاصة بأعداد العابرين بطريقة غير قانونية إلى أوروبا، الذي لم يتجاوز 1500، أو في انخفاض عدد الغرقى، وفي عدد الاعتقالات، أو في تغيير مسارات الهجرة إلى بلدان ونقط أخرى.[4]

جديد السياسة المغربية يكمن في عملية التسوية، التي نهجها المغرب منذ يناير 2014، باتخاذه قرار تسوية الأوضاع الإدارية للاجئين والمهاجرين، في إطار الرؤية الجديدة والشاملة للهجرة، والمعبر عنها تارة، بالسياسة الجديدة للمغرب في ميدان الهجرة، وتارة أخرى بالاستراتيجية الجديدة في مجال الهجرة واللجوء، والتي عبر عنها صاحب الجلالة نصره الله أول مرة، في شتنبر سنة 2013، بحثه للوزراء المتدخلين، في العدل والداخلية والخارجية، إلى المبادرة إلى إصلاح سياسة استقبال المهاجرين على التراب المغربي، على إثر ما توصل إليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره. وهو ما مكن من تسوية وضعية ما يناهز، سبعة عشر ألفا وتسعمئة وستة عشر شخصا خلال سنة 2014، وتمثل 90% من عدد المهاجرين في وضعية إدارية غير قانونية، حسب تصريح وزير الداخلية المغربي، كما تمت الاستجابة لكافة طلبات التسوية الخاصة بالأطفال والنساء.[5]

صحيح أن المبادرة المغربية، باعتبارها استثناء في المنطقة، ولا شك في ذلك، مثلما لا ريب في شجاعة المغرب في الإقدام على تلك السياسة، التي أصبحت مع تواليها بإطلاق حملة ثانية، دجنبر 2016، سياسة مهيكلة، إلا أن ذلك السبق لا يلغي الإقرار بأن العملية ككل، في جوهرها، وحقيقتها، هي تنزيل التزام قانوني دولي، أخذه المغرب على عاتقه من ذي قبل، سواء في القانون الدولي لحقوق الإنسان، أو القانون الدولي للهجرة، والشرعية الدولية، بتوقيعه ونشره لمجموعة من المواثيق، والاتفاقيات، والمعاهدات الدولية، التي أصبحت –وفقا لمكانة المعاهدات الدولية الموقعة والمنشورة في الجريدة الرسمية المغربية– جزءا من تشريعه الوطني، تفرض عليه احترامها وتطبيقها، وكفالة الحقوق والحريات الواردة فيها، للأجانب الموجودين فوق إقليمه، تنفيذا لمقتضيات تلك الاتفاقيات، وانسجاما مع الدستور المغربي، للفاتح من يوليوز 2011[6]، الذي ينص على مكانة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في علاقتها بالقوانين الوطنية، ويضعها في مرتبة القوانين الداخلية الواجبة التطبيق.[7]

فجرأة وشجاعة المغرب، في مطابقة، وملاءمة تدبيره لقواعد القانون الدولي؛ فلا يؤول التدبير والقانون المتخذ للمثالية والكمال، لأنه لن يكون كفيلا بتحقيق الهدف والمبتغى، ما لم تكن السياسة مصحوبة بسياسة اندماج وإدماج المهاجرين، عبر مداخله في الشغل والتكوين والتعليم، وتمكينهم من حقهم في الصحة والسكن وغيرها، بما يضمن كرامة المهاجرين الأفارقة، الذين تعيش مجموعة منهم الآن على التسول، وهو كفالة ستبقى محدودة، ودون تلبية لكافة حقوق المهاجرين، ودون انتظارات وطموحات الحقوقيين، والجمعيات غير الحكومية، التي تشتغل في موضوع الهجرة، مع الإشارة، إلى أن ذلك القصور في الحقوق والحاجات والضرورات، لم يكن ليطول المهاجرين وحدهم، بل يمتد ليطول المواطنين والأجانب على السواء، دون تمييز، فيما بينهم، وهو مرتبط بتكلفة الهجرة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.[8]

مداخل سوسيو–حقوقية...

عموما، نعتقد أن ما نحتاج إليه حسب معطيات هذه المقاربة الاستطلاعية السوسيوحقوقية هو بدل جهود علمية لتيسير إدراكنا للإنسان كفاعل حيوي بالتركيز على الأنساق المكونة ومنها النسق البيوعصبي والنسق النفسي والنسق الاجتماعي والنسق الثقافي والنسق البيئي والنسق الزمني، فإدراك هذا الإنسان أمر ضروري لتمكينه من الإسهام في صناعة المنطقة الحيوية المشتركة، والاجتهاد في إنمائها وازدهارها باقتدارات ومهارات عالية ومتجددة.

هذا المبتغى يتطلب من الجميع عقد مصالحة إنسانية تساعد المغاربة على استرجاع مواطنتهم المسلوبة من قبل القيمين على السوق والمصالحة السوسيوثقافية والاقتصادية، بما يخدم الأمن الاجتماعي والنفسي والمجتمعي بصفة عامة، تتطلب تدابير مستعجلة تتمثل في العمل على ما يلي:

أولا: إعادة الاعتبار للبحث العلمي الوطني وربط كافة البرامج السياسية والإنمائية بما يتوصل إليه من نتائج في كافة الظواهر الطبيعية والإنسانية. وإعادة النظر في مناهج وبرامج التعليم وتوظيفها في إدراك الإنسان وتمكينه.

ثانيا: التخلص من كافة برامج ما يسمى بالسياسات الاجتماعية المربية على التسول والفقر والتبعية والاستبعاد الاجتماعي وما يسمى بالإدماج وإعادة الاندماج لأنها لم تنتج سوى الوصم الاجتماعي والتبعية والعمل على تعويضها بسياسات تركز على التمكين الإنساني عبر الفعل العمومي الترابي بكافة أبعاده المحلية والإقليمية والجهوية.

ثالثا: إعادة النظر في قوانين الأحزاب وتوسيع حرياتها في صياغة مشاريعها المجتمعية بالتركيز على الإنسان البديل والأسرة البديلة والتربية البديلة والاقتصاد البديل والقضاء البديل والإعلام البديل والرياضة البديلة والفن البديل وتحميلها مهامه التقدم بمشروع الدستور أو المطالبة بتعديله وبالترافع في الدعاوى الإنسانية والدستورية وعدم حصرها في خانة الوسيط الذي لا يعني شيئا بل يسهم في انعدام مصداقيتها ويكرس خضوعها لأصحاب المال والنفوذ ويبعد كل من أراد الانخراط في النضال السياسي.

رابعا: تحرير الإعلام وتمكين الإعلاميين من صياغة دساتيرهم المهنية وفق قيم الحرية والنزاهة والتواصل الفعال، وإلغاء وزارة الاتصال وتيسير مصالحة الإنسان مع الإعلام وإحداث نظام للتربية المفتوحة خارج الصفوف الدراسية للعناية بالإنسان من مختلف الشرائح العمرية، على المستوى النفسي والاجتماعي والمهني، من خلال إعادة الاعتبار لدور الشباب ونوادي الثقافة والملاعب الرياضة، وتأطيرها بالكفاءات المتخصصة على قاعدة ربط المسؤولية بالمحاسبة وبعيدا عن هيمنة غير المتخصصين، إداريين كانوا أم جمعويين.

خامسا: العناية بالعمل الجمعوي وفق مناهج وبرامج التكوين المتخصص، وإصدار قوانين تيسر للجمعيات فرص مأسسة أعمالها وتتبع أدائها وتقييمه وتطوير وحماية قيمه من كافة صنوف التطفل والانتهازية والاستغلال.

إنها مجرد عوارض للأفكار والمشاريع تستطيع الذوات الفاعلة المغربية الموجودة خارج الوطن وتلك المعدة في هوامشه، والتي لا تحتمي بأية مظلة عائلية أو مصالحية خلق مصالحة إنسانية تنشد صناعة الأمن المجتمعي كحاوية لقيم الأخوة والتضامن والتفكير والتمكين الإنساني الصادق فكرا وقولا وعملا، وتيسير انتقالنا جميعا من أقفاص الأفراد إلى رحاب الذوات الفاعلة الأقوياء على صناعة الحياة كما يقول ألان تورين.

إن المطلوب هو إقدام المغرب على نهضة يؤطرها الإقدام الإنساني الجريء من قبل كافة الذوات الفاعلة، وصناعة تعاقد إنساني جديد كحاجة مجتمعية ملحة على قواعد التبصر العلمي المتحرر من الإكراه والارتجال. صناعة تستجيب لتطلعات الإنسان والوطن نحو دمقرطة التمكين الإنساني كشرط لارتقاء المغرب وتمكينه من حكامة التعامل مع قضايا الهجرة وتحديات الجريمة واحترام حقوق الإنسان.

فالتفكير بواقع المغاربة فرض عين غير مكلف بفكر الواجب نحو الإنسانية والوطن بعيدا عن كل طمع أو امتياز داخل البلد أو في الخارج، ويرفض التسلط الذي يعتبر تمويتا للإنسان، ويشكل خطرا على قاتله في المدى البعيد، وبعيدا أيضا عن تسلط فئة أو جهة على أخرى ولكن المهم هو ارتقاء المغربي إلى ذات فاعلة قوية على الإسهام في صناعة الأمن المجتمعي.

الهوامش:

[1] استطلاع أعده فريق بحث من المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة بالرباط، خلال شهر مارس 2022.

[2] سورة النساء، الأية 99.

[3] أنظر: عبد الله أبو أياد، حقوق الإنسان: المفاهيم والأبعاد والمكونات، مقال منشور بالموقع الإلكتروني لجريدة "لكم"، اطلع عليه بتاريخ 08 ماي 2022، 13.50.

[4] أنظر: إدريس لكريني، تقرير عن ندوة الهجرة واللجوء بالمغرب، اطلع عليه بتاريخ 08 ماي 2022، http://www.tanmia.ma/15-16-2008/ 14.37

[5] انظر: صبري الحو، الرباط-مدريد لترحيل المهاجرين يخالف القانون الدولي، اطلع عليه بتاريخ 08 ماي 2022، http://www.hespress.com/writers/167161.html 15.14

[6] África en diáspora movimientos de población y políticas estatales Ferran Iniesta [ed] Fundación CIDOB 2007. page 137.

[7] la presión migratoria es antigua. Hay que abrir las fronteras. Catherine Wihtol de wenden prólogo de Antonio Izquierdo. La biblioteca de los ciudadane-Bellaterra 2000. pages 24-74.

[8] انظر: صبري الحو، الرباط – مدريد لترحيل المهاجرين يخالف القانون الدولي، تقرير موضوعاتي، حول وضعية المهاجرين بالمغرب، تقرير موضوعاتي، حول وضعية المهاجرين بالمغرب، المجلس الوطني لحقوق الإنسان 9 شتنبر 2013. وأنظر كذلك تقرير منظمة العفو الدولية حول المهاجرين المخادعين:

Pourquoi le rapport d'Amnesty International sur les migrants est malhonnête lien : http://www.lefigaro.fr/vox/societe/2016/02/24/31003-20160224ARTFIG00197 (vue le 4-11-2022). 19.42.